



PROVISIONAL

A/41/PV.33
17 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)

السيد شودري

الرئيس :

- تعيين الأمين العام للأمم المتحدة [١٦]

- استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة [٢٨] :

(١) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى باستعراض كفاءة الأداء
الإداري والمالي للأمم المتحدة

(ب) مذكرة من الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢١٤٧ 86-64246/A ح

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ١٦ من جدول الأعمالتعيين الأمين العام للأمم المتحدة(١) رسالة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة (A/41/696)(ب) مشروع القرار (A/41/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمام الجمعية العامة رسالة بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة (A/41/696) ، فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أبلغكم أن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع القرار ٥٨٩ (١٩٨٦) المتعلق بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك في جلسته ٣٧١٤ المعقودة بجلسة سرية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، وفيما يلي نص ذلك القرار :

"إن مجلس الأمن ،

"وقد نظر في مسألة التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة ،

"يوصي الجمعية العامة بتعيين السيد خافيير بيريز دي كوييار أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة عمل ثانية من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

"(توقيع) محمد حسين الشعال

"رئيس مجلس الأمن"

وفيما يتعلق بتوصية مجلس الأمن هذه ، مطروح أمام الجمعية العامة مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/40/L.1 من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، الامارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية وهذه هي الوثيقة الوحيدة أمام الجمعية العامة المطلوب اتخاذ اجراء بشأنها .

أعطى الكلمة لممثل الامارات العربية المتحدة ، السيد محمد حسين الشعالي ، وهو رئيس مجلس الامن ايضا .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : بمفتي رئيسا لمجلس

الامن لهذا الشهر ، أتشرف وأعتز بالتحدث أمام الجمعية العامة بمناسبة حدث هام ، ألا وهو تعيين الامين العام في مرحلة حرجة من عمر منظمتنا .

وقد اتخذ مجلس الامن بالاجماع في جلسته ٣٧١٤ المعقودة في ١٠ تشرين الاول/

اكتوبر ١٩٨٦ القرار ٥٨٩ (١٩٨٦) الذي انتهت به ، سيدي الرئيس ، من تلاوته على التو .

وعلا بهذه التوصية التي اتخذها مجلس الامن بالاجماع ، عُمِّم مشروع قرار قدمه

اعضاء المجلس (الوثيقة A/41/L.1) ، وأود الآن ، بالنيابة عنهم ، تقديمه الى

الجمعية العامة .

ويقترح مشروع القرار هذا أن تعيّن الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد

خافيير بيريز دي كوييار أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة عمل ثانية مدتها خمس

سنوات ، تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وأن قام مجلس الامن بذلك ، فقد أخذ

في الاعتبار الصفات البارزة للسيد بيريز دي كوييار وتفانيه ونزاهته وفعاليته في

خدمة المصالح العليا للمجتمع الدولي وإسهامه الفريد في ايجاد مفهوم مستنير

لامكانات منظمتنا خلال فترة عمله الاولى كأمين عام للأمم المتحدة . وفي واقع الامر ،

فإن أعضاء المنظمة يدركون جيداً ويقدرّون ما أبداه خلال خبرته المتعددة الابعاد في

خدمة هذه المنظمة من مهارة تفاوضية عظيمة ورؤية شاقبة وإحساس راسخ بالمسؤولية

واحترام كامل لمقاصد ومبادئ الميثاق .

وفي الوقت الذي توجه فيه الدعوة الى بذل جهود متجددة من أجل دعم وتنشيط المنظمة ، فإننا على قناعة بأن ما أبداه السيد بيريز دي كوييار ، خلال فترة عمله الاولى ، من صفات قيادية بارزة ، متمكن المنظمة ، في أيامها القادمة ، من أن تنهض الى مستوى ما يواجهها من تحدٍّ يتمثل في إيجاد حلول ذات قدرة على البقاء لما يواجهه الامم المتحدة من مشاكل .

وأود أن أعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع مشروع القرار الذي قدمته اليها الدول الاعضاء الخمس عشرة في مجلس الأمن عملاً بالتوصية التي اتخذها مجلس الأمن بالاجماع . وسيكون ذلك تعبيراً جديداً عن التأييد الذي تعتمزم الدول الاعضاء إيلاءه للسيد بيريز دي كوييار في الاضطلاع بالمسؤوليات البالغة التعقيد التي تقع على الأمين العام للأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اقترح رئيس مجلس الأمن لتوّه اعتماد مشروع القرار (A/41/L.1) بالاجماع . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ذاك بالموافقة العامة ؟
اعتمد مشروع القرار بالموافقة العامة (القرار ١/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عيّن السيد خافيير بيريز دي كوييار بالتزكية أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

اصطحب السيد على تيمور رئيس المراسم السيد بيريز دي كوييار الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أبلغكم رسمياً أن الجمعية العامة قد عينتكم أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وأنا أرحب بكم أخلص التهاني وأدعوكم لمخاطبة الجمعية العامة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أعرب عن عميق

امتناني لأعضاء مجلس الأمن على قرارهم التلقائي والاجماعي للتوصية بتعييني لولاية جديدة أمينا عاما للأمم المتحدة ، وكذلك للجمعية العامة لتعيينها إياي بالتزكية . إنني شخصيا أعتبر تناوب هذا المنصب الرفيع أمرا مرغوبا لأسباب عديدة . ومع ذلك فقد امتثلت لقرار الدول الأعضاء الذي يضفي عليّ شرفا خاصا بالنظر الى طابعه التلقائي والإجماعي .

ولقد كان للحالة العصيبة التي تواجهها المنظمة في الوقت الراهن على وجه الخصوص دور في قراري أيضا . فالرفض ، في مثل هذه الظروف ، يرقى الى التخلي عن واجب أخلاقي تجاه الأمم المتحدة ، التي ارتبطت بها لسنوات عديدة ، والتي أؤمن إيماننا راسخا بصلاحيتها الدائمة . كما أنه حري بأن يعني أيضا تجاهل الفرصة الخلاقة التي قد تتيحها الأزمة الحالية للتجديد والاصلاح .

والآن أؤكد من جديد بفخر قسم منمبي :

أقسم رسميا أن أمارس بكل الولاء وحسن التقدير والضمير المهام المعهود بها اليّ كأمين عام للأمم المتحدة ، وأن أطلع بهذه المهام وأنظم مسلكي أخذا في الاعتبار مصالح الأمم المتحدة وحدها ، وآلا ألتزم أو أقبل أية تعليمات فيما يتعلق بأداء واجباتي من أية حكومة أو أية سلطة أخرى خارجة عن المنظمة .

إن اللحظة الراهنة لا تتطلب الخطابيات ، بل تتطلب وضوح الرؤية والعمل الفعّال . واخذا لهذا في الاعتبار ، أودّ أن أدلي بهذه الملاحظات الموجزة :

أولا ، إن طابع تجديد تعييني يضمن للأعضاء أن أواملا ، طيلة مدة ولايتي المجددة الاضطلاع بالمهام التي أنيطت بي باستقلال وحيدة كاملين . واعتراف الدول الأعضاء باستقلال الأمين العام وحيدته هو وحده الذي يمكّن الأمين العام من الاسهام بفعالية والاتساق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في السعي من أجل التوصل لاتفاقات عادلة وقابلة للتطبيق بشأن المشاكل السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والادارية .

ثانياً ، يحدوني الأمل في أن يؤدي توافق الآراء في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن تعيين الأمين العام إلى إيجاد شعور بالقصد المشترك في أعمال هذه المنظمة . إن منصب الأمين العام جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة ، وليس شيئاً منفصلاً أو مستقلاً عنها . وفي رأبي أنه من الأهمية بمكان أن يتحقق نفس الاتساق في الارادات ووجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا المضمونية الكبرى الواردة على جدول أعمال المنظمة . إننا في حاجة إلى العمل الموحد المتصف بالتصميم للتعجيل بحل بعض الصراعات التي طال أمدها والتي تهدد السلم والأمن الدوليين .

ثالثاً ، إننا في منعطف حرج بالنسبة للتعددية ، وهي مفهوم لا يزال غريباً وغير مريح لدى البعض ، لكنه مترابط لا مفر منه للتكافل المتنامي بين كل الأمم على ظهر هذا الكوكب . والأمم المتحدة التي تتألف منكم أنتم الممثلين المجتمعين هنا ، هي التجسيد الدينامي لهذا المفهوم . إن واقع التكافل يؤكد كل التهديدات الكبرى التي تحدق بالنظام الدولي والتمدين اللذين يتمف بهما عصرنا ، واللذين يكون من المذاجة محاولة مواجهتهما انفرادياً أو ثنائياً .

رابعاً ، أود أن أشير إلى حاجة ملحة . فمن أجل الأداء السليم والسمعة الحسنة لهذه المنظمة ، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها طبقاً للميثاق ، وهو معاهدة دولية ملزمة ، وأن تتصرف وفق الالتزامات الناشئة عما تتخذه الجمعية العامة ومجلس الأمن من قرارات ملزمة . وسوف أبدأ ولايتي الجديدة واشتاق من أني مستطيع أن أعتد التزام حكومات جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا بتقوية الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها . وفيما يتعلق بالأمانة العامة ، أعرف أن الرجال والنساء الذين تتألف منهم هذه المنظمة سيقومون بدورهم لجعل هذه الأداة أقل بيروقراطية وأكثر تماسكاً وفعالية . ولا بد لي أن أعرب هنا عن تأثيري العميق بتفاني الموظفين في أداء أعمالهم في هذا الوقت العصيب . إن وفاءهم للميثاق ، يعتبر أيضاً شرطاً أساسياً مسبقاً لنجاح المنظمة .

وتتعلق ملاحظتي الخامسة بالرابطة التي لا تنفصم بين السلم والتنمية والعدالة الاجتماعية . ومن الضروري أن تفهم البلدان الأكثر ثراء من أعضاء المنظمة أن نموها المرتفع لا يمكن أن يكون بمعزل عن رفاهة كل شعوب العالم . فالمزيد من التعاون بينها وبين البلدان النامية مطلب حتمي لتمكين البلدان النامية من الوصول ، في أقصر وقت ممكن ، إلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفق وكرامة الإنسان . إن استمرار التخلف في أكثر من مائة دولة عضو في الأمم المتحدة أحد التحديات الكبرى التي لا بد من إيجاد حلول لها قبل أن تدخل الألف الجديدة . فالعدالة الاجتماعية ليست مسألة تنمية اقتصادية فحسب ، إذ أن عنصرها الأساسي الآخر هو احترام حقوق الإنسان . ونحن ما زلنا نشهد انتهاكات بالغة السوء لحقوق الإنسان ، أشملها نظام الفصل العنصري . وهذه المنظمة يجب أن تكون في طليعة السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في كل مكان .

اسمحوا لي أخيراً بوقف تأمل مفعمة بالألم . فعلى مرّ العصور ، ظل الجنس البشري يعيش في خوف من الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها والضربات الرهيبة التي تترتب عليها . والتي لا يمكن السيطرة عليها . والآن أصبح الجنس البشري يخشى

بصورة أكبر القوى التي أطلقها الانسان نفسه من عقاليها والتي تفوق في فظاعتها جبروت الطبيعة . لقد وجدنا الوسائل الشيطانية الكفيلة بالقضاء على الجنس البشري وكل منجزاته .

وكيف لنا أن نحمي أنفسنا من هذا التهديد الذي لا مثيل له ما لم نعط أولوية قصوى لبقائنا المشترك ؟ أم ترانا فقدنا أهم شكل من أشكال التراحم ، والشفقة على الحياة الانسانية ذاتها ؟

إن شعوب الأمم المتحدة التي أنشئت هذه المنظمة باسمها لا بد أن تتصدى لهذا الجنون بتضامن غلاب وحزم لا يلين ، ولا بد أن تطالب حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية وقادتها بتدبير مسؤولياتهم تجاه شعوبهم وتجاه هذا الكوكب ذاته وانتهاج سياسات تؤدي الى التخلص من هذه الأسلحة .

هناك فرص جديدة لتخفيض مخاطر التهديد النووي تخفيضا كبيرا والتعاون في التغلب على الاخطار القاتلة الناجمة عن الإرهاب والاتجار غير المشروع في العقاقير ، وتجديد الحوار الدولي المثمر بشأن القضايا ذات الاهمية الكبرى بالنسبة لجميع البلدان ، وتعزيز هذه المنظمة حتى يصبح في مقدورها الإسهام إسهاما كاملا في إيجاد عالم من السلم . إننا نتطلع بأمل حتى في ظل الظروف الراهنة ، الى الاجتماع المقبل بين رجلين من رجال الدولة سوف يتحادثان معا في ريكيافيك حول مشكلات تؤثر على العالم كله ويمكن أن يفعلا الكثير للمساعدة على حلها .

هذه الغرض تفرض التزاما بضرورة اغتنامها بشكل كامل من أجل مستقبل البشرية . وسوف أشارككم هذا الجهد الى أقصى حدود قدرتي ، تحقيقا لما تطالبني غريزتي الانسانية وقناعاتي ، وولاية السلم التي عهدتم بها اليّ لتؤكم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد خافيير بيريز دي

كوبيار على بيانه .

السيد الامين العام ، إنها لسعادة كبيرة وشرف عظيم لي أن أكون أول من يتقدم اليكم رسميا بالتهنئة على إعادة تعيينكم . فهي ليست فحسب أعظم سعادة أتيحت لي وأنا أراس الجمعية العامة بل وأعظم سعادة سامتعت بها طيلة شغلي لمنصبي .

إن الدليل على خدماتكم المجيدة للأمم المتحدة وخدمة الانسانية وتطلعاتها الى السلم ماثل حقيقة في أن هذه الهيئة قد أعادت تعيينكم بالإجماع . ولم يكن هناك احتمال لأن يشغل أي شخص آخر هذا المنصب السامي ، بمجرد أن اتضح أن صحتكم تسمح لكم بالاضطلاع مرة أخرى بالمهام الجسيمة للأمين العام . إن طاقات الذين أعادوا تعيينكم الآن تركزت دائماً على ضمان بقاء مواهبكم العظيمة لنا لمدة خمس سنوات أخرى ومن حسن طالعنا انكم قبلتم رغبتنا الاجماعية .

ومن حسن الطالع بصفة خاصة أن قيادتكم ستتوافر في هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لاقدار المنظمة وإنكم ستدلون بتوجيهاتكم الوثيقة الصلة بالموضوع بسلطة متجددة ونحن نبدأ مباشرة بعد هذا الاحتفال الحار استعراض فعالية الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة . إننا نحتاج الى حكمتكم وخبرتكم ووضوح رؤيتكم في هذا الوقت ، وإنني أعلم أنني أتكلم باسم جميع الاعضاء ، وباسم الشعوب التي يمثلونها عندما أعلن أن إعادة تعيينكم في هذه اللحظة أمر يبشر بالخير .

إن مهمتكم تتجاوز بكثير إدارة هذه المنظمة ، إنها دليل على أن الاعضاء ما زالوا يولونكم شقتهم وما زالوا يعهدون اليكم بولايات محددة في البحث عن حلول للمسائل التي تشغل المجتمع الدولي وتبهظ صبر الانسانية ، وهي المسائل المتصلة بالسلم والحرب وبأمن كوكبنا .

ففي عدة حالات لا تعتبرون فقط انتم ومنصبكم محور الجهود الرامية الى ايجاد حلول للمشاكل بل تعتبرون انتم ومنصبكم المحور الوحيد لتلك الجهود . وهذا يوضح ان الأمم المتحدة شيء لا غنى عنه ، ويعكس الثقة التي وضعت فيكم شخصيا ، لا من جانب الاعضاء فحسب بل من جانب اطراف المنازعات - وهي ثقة لا تعطى بسهولة ولا يتم الاحتفاظ بها بيسر ، وهذا هو الجانب الأهم . ومن المؤكد أن عدم اهتزاز هذه الثقة ظلت دون نقصان عاملا حيويا في الاجماع الذي تحقق بيسر على اعادة تعيينكم .

واسمحوا لي ، وأنا أهنئكم بكلمتي هذه التي تجمع بين الايجاز والاخلاص ، أن اتقدم اليكم شخصيا لا بأطيب تمنياتي فحسب بل بشكري على اقتسامكم خبرتكم معي دون انانية وعلى ابداء توجيهكم لي بتواضع في اضلاعي بمهام منصبي . أعطي الكلمة للممثل بنن الذي سيتكلم باسم المجموعة الافريقية .

السيد أغوما (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، منذ

خمس سنوات وفي ذات القاعة وبناء على توصية اجماعية من مجلس الأمن انتخبنا لرئاسة منظمنا دبلوماسيا موهوبا ، من أبناء العالم الثالث ، سليل ثقافة وانسانية . ان العمل الذي قام به والخصائص التي يتميز بها أوحث لنا مرة أخرى بأن نبين ثقتنا به بتحميله أعباء مسؤولية جسيمة هي مسؤولية قيادة منظمنا خلال فترة أخرى .

ولهذا يسعدني غاية السعادة أن ينالني بوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية هذا الشهر وبوصفي الممثل الدائم لجمهورية بنن الشعبية ، شرف الاعراب للسيد خافيير بيريز دي كوبيار عن مشاعرنا في هذه المناسبة العظيمة .

انها أولا وقبل كل شيء ، مشاعر الفخر والزهو اذ نرى إبننا من أبناء العالم الثالث ، ومن أبناء بيرو على وجه التحديد ، عضو حركة عدم الانحياز والتي تشاطر الدول الافريقية نفس المصير ، يتراءى أعمال منظمنا .

فمن بوسعنا أن يتفهم ، أكثر من هذا الابن البار لحضارة الإنكا العظيمة ، عمق

تطلعات الشعوب وتطلعات المظلومين صوب عالم ينعم بالعدالة والرخاء والسلم ؟

وهي بعد مشاعر الامتنان ، اعترافا بالعمل الذي أداه والمديح الذي أغدقته

عليه جميع الوفود خلال هذه الدورة انما يجسد تقدير الدور الكبير لشجاعته وقدرته المعنوية والذهنية ووعيه العظيم الذي يحفز على القيام بمسؤولياته الجسيمة ، وهي مسؤوليات صعبة جدا وحساسة للغاية في آن معا .

انكم بياسادة الامين العام في دوركم كرسول للسلام لم تفتنوا بوقتكم ولا بطاقتكم وهكذا من بوليفيا الى هايتي ومن الشرق الاوسط الى الجنوب الافريقي ومن واشنطن الى موسكو ومن استكهولم الى نيروبي ومن افغانستان الى العراق ومن امريكا الوسطى الى ايران ، اقترحتم حلولا كانت مناسبة تماما ومن الممكن جدا ان تخرج عالمنا من الازمات التي ولدت ازمت تعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

ان التزامكم ازاء الافارقة لم يكن اقل شأنا من ذلك . فلم تقصروا قط في تسخير الوسائل المتاحة لكم لمساعدة القارة الافريقية على حل مشاكلها الملحة للغاية . ونود هنا فقط ان ننوه بالرحلة التي قمتم بها في عام ١٩٨٤ لعدد من الدول في غربي افريقيا وخاصة لبلدي بنين والرحلة التي قمتم بها الى اشويبيا حيث تمكنتم من الوقوف على آثار الجفاف . ولا يسعنا أيضا ان نغفل إنشاء مكتب عمليات الطوارئ لافريقيا الذي لاقت مساهمته الايجابية تقديرا كبيرا . ولهذا كان من الطبيعي ان يقرر رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية مرة أخرى تجديد شقتهم فيكم خلال مؤتمر القمة الثاني والعشرين للمنظمة الذي انعقد في اديس ابابا .

واخيرا نود ان نعرب عن مشاعر الامل التي تراودنا رغم ان التحديات التي لا تزال تواجه منظماتنا اليوم كثيرة والمشاكل التي تكتنفها معقدة ، ولذلك ينبغي التماس اعدل الحلول لها جميعا .

فمن اكثر منكم ، انتم الدبلوماسي الواسع التجربة ، قدرة على استنباط الحلول لهذه المشاكل ووضعها موضع التطبيق ؟ من اقدر منكم على استعادة الثقة مرة أخرى بمنظماتنا ، فكل واحد يتحدث عن نقاط الضعف فيها ونحن جميعا على استعداد لان نقترح حلول لا تضر بمصالح احد .

ان افريقيا لا تزال على شقة بئنه كما كان عليه الحال في الماضي ، سوف يكون في مقدوركم مساعدة افريقيا في نضالها ضد الاضطهاد والبيؤس ، في نضالها ضد الاستعمار والاستعمار الجديد . وفي نضالها من أجل القضاء قضاء مبرما وفوريا على نظام الفصل العنصري المشين ومن أجل الاستقلال الفوري لناميبيا . واننا لعلى اقتناع انكم كما كنتم في الماضي ستقفون الى جانبنا في النضال الذي نخوضه من أجل افريقيا متحررة من الجوع وسوء التغذية ومن أجل افريقيا مزدهرة تشترك اشتراكا كاملا على قدم المساواة مع الدول الاخرى في بناء عالم متحرر من الخوف ومن التهديد بوقوع كارثة نووية . عالم يسوده السلم والكرامة والرخاء للجميع .

اننا اذ نجدد لكم ، سيدي ، تمنياتنا بالصححة الجيدة لمقتنعون بأن السيدة بيريز دي كوييار ، ومن دواعي سرورنا انها موجودة بيننا هنا ، سوف تقدم لكم ، كما فعلت في الماضي ، المساعدة والقوة اللتين تحتاجون اليهما للقيام بمهمتكم الصعبة والسامية أيضا.

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

ويسعدني أن أتقدم باسم مجموعة الدول الآسيوية بأحر التهاني الى السيد خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة اعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة .

انه باعتباره الموظف الإداري الأكبر في هذه المنظمة في السنوات الخمس الماضية ، قد قدم اسهامات قيمة للغاية في جهود الأمم المتحدة لتحقيق عالم أفضل . ولم يدخر جهدا في محاولته تحقيق تسوية سلمية لمختلف الصراعات الإقليمية وقد سافر من أجل هذا ، الى أقاصي الأرض . ان دبلوماسيته الهادئة والفريضة سعيًا وراء السلم لم تحظ فحسب بدعم حكومات الدول الاعضاء بل حظيت أيضا بدعم المجتمع الدولي بأسره .

ان الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام في الصراع المأساوي بين إيران والعراق تمثل بارقة أمل في الظلام الدامس . وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، لم يأل الأمين العام جهدا في سبيل الإبقاء على قناة الحوار مفتوحة في شكل محادثات التقارب في جنيف . وقد اقترب الأمين العام كثيرا في كانون الثاني/يناير الماضي من تسوية مشكلة قبرص . ولا يزال ملتزما التزاما عميقا بالجهود الدولية الرامية الى استعادة السلم والاستقلال في كمبوتشيا . وفوق كل ذلك ، فهو يمثل إحدى النقاط الرئيسية في السعي من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلات الشرق الأوسط ، ومشكلة لبنان ومشكلة شبه الجزيرة الكورية . وكان الأمين العام مفاوضا صلبا وصبورًا مع جنوب إفريقيا بشأن استقلال ناميبيا .

وقائمة جهوده وانجازاته النبيلة سعيًا لتحقيق السلم في مدة ولايته الأولى قائمة طويلة لا نهاية لها . ولكن يكفي أن نقول هنا انه بينما كان يمشي في حقل الفام الصراعات والخلافات الدولية ، فقد تمكن من أن يخدم السلم بفعالية حقا . وقد أحرز تقدما كبيرا من خلال جهوده الدؤوبة على كل الجبهات .

ولقد كان للأمين العام أيضا دور بالغ الأهمية في النهوض بالتعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا نزال نذكر تماما النداءات التي أصدرها منذ سنتين ، والتي أفلحت في تعبئة الجهود العالمية لانقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية والاقتصادية والقلق الاجتماعي في القارة الأفريقية .

وقد كرس الأمين العام مؤخرًا طاقاته لمواجهة المسائل المعقدة المتعلقة بالاداء المالي والاداري للمنظمة العالمية . واضطلع الأمين العام ، بصفة خاصة فيما يتعلق بالازمة المالية التي تهدد بقاء هذه المنظمة ذاته ، بجهود جديرة بالثناء ، منها التدابير الاقتصادية التي اتخذها خلال هذه السنة . وينبغي أن نلاحظ أن تقريره السنوي للدورة الاربعين للجمعية العامة قد أوضح بجلاء الصعوبات المتمثلة بالازمة المالية الوشيكة وقد أشار إلى الحاجة إلى القيام باصلاحات مالية وادارية بعيدة المدى .

واننا نؤمن ايماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة سوف تتغلب على صعوباتها المالية وسوف تستعيد ثقة المجتمع الدولي في ظل قيادته ، لاننا على اقتناع راسخ بأن الأمين العام سوف يتابع جهوده الرامية إلى تحقيق الاصلاحات المالية والادارية خلال فترة ولايته الجديدة .

واننا مفتبطون باعادة تعيين رجل يتسم بالحكمة والتفاني وبُعد النظر في منصب المسؤول الاداري الاول في هذا الجهاز ، لان هذه الصفات هي ما نحتاج إليه في هذا العالم المضطرب . وان أعضاء مجموعة الدول الاسيوية على ثقة بأن الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار سوف يستمر في سعيه الدؤوب من أجل تحقيق السلم العالمي والرفاهية لجميع أشقائنا .

وأود أن أؤكد له مرة أخرى ، بهذه المناسبة ، بأنه سوف يتلقى الدعم الكامل والتعاون المثمر من جانب مجموعة الدول الاسيوية في هذا المنعطف الجديد ، وهو يبدأ مهمته المجددة التي تتضمن هذه الواجبات الصعبة والنبيلة تجاه الانسانية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الذي سوف يتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد غورينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : أقدم تهانئاً بارتياح خاص اليكم ، السيد خافيير بيريز

دي كوييار ، لاعادة انتخابكم بالاجماع لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . وانني فخور اذ أفعل ذلك نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

لقد حبنت دول المجموعة الاشتراكية دائما تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على أساس ميثاقها وهي تسلم بالدور الأساسي الذي يلعبه الأمين العام للمنظمة في تنفيذ مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ان إعادة انتخابكم باعتباركم المسؤول الإداري الأول عن هذه المنظمة تعد شاهدا على اعترافنا بأنشطتكم وتقديرنا لتلك الأنشطة في الماضي ، وانتم تمارسون عملكم كأمين عام بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

وقد شاركت شخصا في أعمال الأمم المتحدة مع كل الأمناء العامين الخمسة للمنظمة ، وانني أعرف نوع المشكلات والصعوبات التي واجهها من سبقوكم في هذا المنصب . وقد كانت هناك أيضا مشكلات كثيرة خلال عملكم . ولكنكم نجحتم في التغلب عليها تماما . وهذا يفسره الى حد كبير حقيقة أنه كانت لديكم منذ البداية وجهة نظر سليمة بالنسبة لأهداف المنظمة . وقد قلتم لدى انتخابكم لهذا المنصب في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، ما يلي :

"ان الأمم المتحدة هي تجمع للدول لتحقيق مقاصد وغايات تتجاوز البواعث الوطنية المجردة" . (A/36/PV.98، ص ١١)

وقد قيّمتم أيضا على نحو سليم الدور المسؤول للأمين العام للأمم المتحدة الذي يجب عليه ، وفقا لما جاء على لسانكم :

"أن يصبح داعية للقضايا ذات الأهمية المشتركة ... يجب أن يكون رائده الوحيد تعزيز القضايا التي تعود على الجميع بالفائدة على أساس السلم والأمن الدوليين ، وألاّ يحيد عن العدالة ، بما يتماشى مع الملاحظات التي خولّها له الميثاق" . (A/36/PV.98 ، ص ١٢)

وقد أكدتم اليوم مرة أخرى إخلاصكم وتفانيكم لمُثُل الأمم المتحدة . وتتمنى دول المجموعة الاشتراكية لكم النجاح في عملكم هذا .

تجرى إعادة انتخابكم في فترة نجد فيها الأمم المتحدة ، شأنها شأن العالم كله ، تمر بمرحلة حرجة تماما في تاريخها . فنحن جميعا نواجه مشكلة ملحة وعاجلة وهي مشكلة خلق نظام شامل وفعال للسلم والأمن الدوليين ، يمكن أن يضمن أمننا

متكافئاً للجميع . ومن الضروري ، لتحقيق هذا الهدف ، أن نحرز تقدماً مستمراً في مجال نزع السلاح ، ومنع انتقال سباق التسلح الى مجالات أخرى ، وانهاء كل مظاهر الاستعمار ، واستئصال شائفة العنصرية والفصل العنصري ، وضمان الأمن الاقتصادي المتكافئ لجميع الدول ، وتعزيز الامس السياسي والقانوني لسلام دائم ، وتحقيق التعاون على قدم المساواة .

(السيد غورينوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن المهم أيضا تعزيز الأمم المتحدة ذاتها ، وذلك لكفالة عدم الاضرار
بالحقوق والمصالح المشروعة لأي عضو من أعضاء المنظمة أو أي مجموعة من الدول الأعضاء
باستخدام ذريعة إعادة التنظيم . فالأمم المتحدة ينبغي أن تصبح أداة فعالة لتعزيز
السلم وتنمية التعاون الدولي .

ونحن مقتنعون بأن معرفتكم الواسعة وخبرتكم الثرية وتفانيكم لقضية السلم
والعدالة سوف تركز لخدمة مصالح الأمم المتحدة والنهوض بتسوية بناءة لهذه المشاكل
الملحة ، اذ دونها تصبح نوعية الحياة البشرية بل والوجود البشري ذاته معرضين
للخطر .

انني أقدر كثيرا صداقتنا الشخصية ، ولهذا أتمنى لكم حسن الصحة ولزوجتكم
أيضا التي وان كانت ليست عليها التزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، تهتم بعملنا
المشترك الامر الذي يتفق ومركزها .

وفي الختام اسحوا لي أن أكرر استعداد وتوق دول المجموعة الاشتراكية
لمواصلة التعاون المثمر والمتعدد الجوانب معكم ومع كل الدول الاعضاء في الأمم
المتحدة لتحقيق انتصار قضية السلم والامن والعدالة والتقدم على هذا الكوكب .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان أعطي الكلمة لممثل

المكسيك الذي سيتكلم نيابة عن دول أمريكا اللاتينية .

السيد مويلا بالينسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعرب

ممثلو المجموعات الاقليمية الذين سبقوني في الكلام عن سرورهم وتهانيهم لكم ،
يا سيادة السفير خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة انتخابكم ، بتأييد اجماعي من
الدول الاعضاء ، آمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ثانية ، بيد أن هذا السرور يتحول
الى غبطة في حالة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تنتمون اليها .

نحن الذين ننتمي الى أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي نجد فيكم ممثلا جديرا
فطنا ناجما لتطلعاتنا وشواغلنا واهتماماتنا ، نشاطه الاحترام الكامل لمقاصد
ومبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق . تلك المبادئ التي ترشد مجتمع الأمم الى
صيانة السلم والامن الدوليين ، والنهوض فيما بينها بعلاقات ودية على أساس المساواة

في الحقوق وعلى أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الانسانية والنهوض بحقوق الانسان والاشتراك في تنمية المشاكل المشتركة وفقا لقواعد القانون الدولي مع احترام سيادة كل الدول وسلامتها الإقليمية ، والسعي الى التسوية السلمية للمنازعات وتفادي استعمال القوة أو التهديد باستخدامها أو التدخل ؛ والاتفاق على ان السلم لا يعني مجرد غياب الحرب وانما يعني بالاحرى توفر طائفة واسعة من الاحوال الثقافية والمادية تمكن من التنمية الكاملة لكل الشعوب بغض النظر عن العقيدة أو المذهب أو الأيديولوجية .

وانه لما يبعث على فخرنا العميق انكم يا سيادة السفير بيريز دي كوييار قد حصلت مرة أخرى على توافق آراء الدول الممثلة هنا التي جدت ثقتها فيكم . وهذا يعني دونما شك أن مركزكم كرجل دولي يقوم على وضعكم بوصفكم ابنا بارا لبيرو ولامريكا اللاتينية ، ونحن نتقدم لكم بأخلص التهاني .

لكن هذا الفخر المشروع والارتياح العميق يزدادان لأن الدول الاعضاء في مجموعتنا مقتنعة ، كما صرحت اليكم منذ عدة أيام في الوثيقة التي تؤيد ترشيحكم لهذا المنصب انكم قد قمتم بعمل ممتاز في رئاستكم للأمانة العامة أثناء السنوات الخمس الاولى من عملكم وقدمتم مثالا على الثبات على المبدأ والنزاهة والتفاني والادارة الحكيمة الحسنة ، الامر الذي أكسبكم اعادة تأكيد التأييد المطلق الذي حملتم عليه بالفعل من المجتمع الدولي .

ان المهارة التي تناولتم بها المسائل المعقدة والحساسة بل والمحزنة في بعض الاحيان ، تلك المشاكل التي واجهتها الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية ، ومهارتكم التفاوضية في تحقيق توافق الآراء لحسم الخلافات أو التقليل منها ، وفي العمل كعنصر حاسم في تحقيق التوازن بين المذاهب والمصالح المتعارضة ، دون أن يغيب عن نظركم على الاطلاق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة تلك المبادئ التي تؤكدونها وتنفذونها دوما ، قد مكنناكم من أداء أعمالكم أداء مشرفا الامر الذي أكسبكم تأييدا حماسيا لتجديد ولايتكم الهامة بالتزكية .

واذ تبدأون حياة إدارية جديدة فانكم تواجهون ، الى جانب المشاكل الصعبة المدرجة على جدول أعمالنا ذات الأهمية الحيوية لتحقيق سلم العالم وأمنه وتنميته الاقتصادية والاجتماعية ، تواجهون في نفس الوقت أزمة مالية حادة في الأمم المتحدة . وأنتم أنفسكم قد وصغتم هذه الأزمة بأنها أزمة سياسية تختبر مرة أخرى إرادة وحسن نية الدول الأعضاء في الإبقاء على المنظمة التي أنشأناها منذ أربعين سنة حياة وفعالة ، تلك المنظمة التي عانت من حملة مجحفة ومطولة من التشويه حرضت عليها قوى كبرى تود أن تقوض مقاصدها أو أن تحيد بها عن أهدافها دون أن تتفكر في أهميتها الحيوية بالنسبة للبشرية جمعاء .

ان منصبكم الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، سيدي الأمين العام ، ليس بالمنصب اليسير أو المريح . بل انه منصب يتطلب بالإضافة الى إحساس التوازن الذي تتسمون به ، مهاراتكم الإدارية الشابتة في التغلب على العقبات ومساعدة الأمم المتحدة على أن ترقى الى مستوى مسؤولياتها وان تتجاوز منتقديها ومصالحهم الانانية .

لقد انتخبناكم في عملية توضح مرة أخرى ان الديمقراطية ممكنة في منظماتنا وانه بالديمقراطية يمكننا أن نتوصل الى نتائج متفق عليها . ان أفضل طريقة لبدء تأييدنا لكم هو أن نؤيد دونما امتثناء عملكم في الامانة العامة بما يدعم سمعة الأمم المتحدة وقدرتها التشغيلية والمالية فضلا عن كفايتها وانتاجيتها .

ان مهمتكم تصبح بسيطة ومأمونة تماما لو عبرت الدول عن ارادتها السياسية بوضوح ، ولو كان مفهوما ان القانون الدولي هو الاطار الممكن الوحيد لتعايشنا السلمي ، ولو اعترف بتعددية الاطراف باعتبارها أداة لاغنى عنها من أجل انقاذ البشرية من عدم التيقن ولتسوية منازعاتها وتوجيهها صوب التنمية السلمية . وبهذه الروح فان الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي تؤكد لكم من جديد تعاوننا الكامل على أساس المبادئ السامية لميثاق سان فرانسيسكو والحاجة الى الأمم المتحدة لكي تظلم بدورها الحيوي بفاعلية متزايدة .

وفي هذا العصر الذي يشهد تقدما تكنولوجيا سريعا وفوارق اجتماعية واقتصادية
بيّنة لا يمكن تحملها ، وفي الوقت الذي تتمتع فيه كل شعوب العالم سواء المحرومة
منها والموسرة بالندية الحقبة سيكون لدور الأمم المتحدة كأداة للاتصال ، وللمهمة
التنسيقية التي يؤديها السيد بيريز دي كوييار كرئيس للأمانة أهمية حاسمة بالنسبة
للإنسانية ومساعدتها على الاختيار بين الوفاق والحرب ، بين المواجهة والانفراج ، بين
عدم الاستقرار والأمن ، بين الفقر والتنمية ، بين بقاء مجتمعنا المنظم والفوضى
العالمية ، بين التأكيد على اسمي قيم الإنسانية وتحويل ثقافتنا إلى غبار مشع .

وفي هذه المهمة المضنية والنبيلة ، توحد بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
صفوفها داخل إطار الأمم المتحدة في هذا الوقت دعما للمنظمة على نحو بناء وثابت
ومنظم ، ودعما لكم ، أيها السيد بيريز دي كوييار ، بوصفكم الأمين العام المعاد
انتخابه ، لكي تواصلوا نضالكم من أجل الحرية والسلام ، مشعلا جذوة أمل لا ينطفئ في
تحقيق السلم والتنمية للإنسانية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول
أخرى .

السيد لاوتنشلغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية) : يسعدني سعادة خاصة ويشرفني شرفا عظيما أن أقدم نيابة عن مجموعة
الدول الغربية ودول أخرى ، من خلالكم ، إلى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي
كوييار ، أخلص تهانينا على إعادة انتخابه . ومما يبعث على ارتياحنا البالغ أنه
سيرأس في السنوات المقبلة المنظمة العالمية التي أعطاها الكثير في السنوات الأخيرة
والتي عمل من أجلها بنجاح عظيم . ونحن ممتنون لأننا سنتمكن من الاعتماد عليه في
المستقبل وعلى نصيحته وحكمته وخبرته وعزيمته الحسنة التي أبداها على نحو مقنع في
السنوات الخمس الماضية في خدمة المنظمة العالمية . ومما يثير الارتياح والطمأنينة
لدينا في هذا المنعطف العصيب أن نعرف أنه سوف يواصل العمل في منصبه الذي عزز
كرامته في السنوات الأخيرة .

وانني واثق من أن الامين العام يدرك تمام الادراك العبء الذي سيقع على كاهله مرة أخرى . ولربما لم يكن من السهل أن يتخذ قراره الخاص بالامتثال لرغبات كل الدول الاعضاء بأن يواصل عمله . فلقد ارتأى دائما ألا يكون منصب الامين العام للأمم المتحدة موضوعا لمناقشات مشيرة للخلاف وألا ينبغي لاحد أن يتقدم بوعود يستحيل تنفيذها . بل ان السيد بيريز دي كوييار أبلغ الدول الاعضاء ما يتوقعه منهم للمنظمة حتى يتسنى لها العمل . وبهذه الطريقة النبيلة أتاح لنا الفرصة لكي نوضح اليوم من جانبنا ثقتنا الكاملة المخلصة فيه . ويشعر أعضاء مجموعة الدول الغربية ودول أخرى بأن من واجبها ومما يشرفها أن تساعد في القيام بمهامه على أفضل وجه .

إن انتخاب الامين العام بالاجماع اليوم يؤكد من جديد ثقة جميع الدول الاعضاء في شخصه . ونأمل أن تؤدي هذه الثقة الى التخفيف من عبء منصبه . وسوف تمكنه أيضا ، في الوقت نفسه ، في فترة عمله الثانية من مساعدتنا جميعا في التوصل الى الطريق المشترك الذي يؤدي بالامم المتحدة الى مستقبل مأمون .

وخلال المناقشات العامة في الاسبوع الماضية ، أعرب ممثلو دول كثيرة عن تقديرهم الكبير للامين العام ولعمله . وهذا التقدير تعبير عن كل المشاعر التي نشعر بها اليوم . وفي خطاب كبير ألقاه الامين العام في اوكسفورد في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٦ ، تكلم عن العشرات التي يواجهها في منصبه ، عن خطر الوقوع بين شقي رحى تضييم دور الامين العام والرغبة في تجنب الخلاف .

واعتقد أننا نتفق جميعا على أن الامين العام قد أظهر دائما ، في السنوات الماضية ، انه يسير على الطريق الصحيح وأنه فعل ذلك فعلا . ولقد كان هذا الطريق هو الذي أكسبه اعجاب الجميع به والاعتراف بفضائله والثقة في شخصه .

سيني الامين العام ، تنتظركم مهام ثقال لا يدرك مدى ثقلها مواكم . ونود أن نشكركم على كل ما فعلتم من أجلنا في الماضي ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم خلال الفترة الثانية . ونحن ، أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، نتمهد بتأييدنا إياكم بغير تحفظ وأنتم تواصلون القيام بمهامكم المسؤولة في مجال حفظ

السلم وتأييد الدول الاعضاء في التعاون فيما بينها ودعم الاحترام لحقوق الانسان في العالم بأسره والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز منظمة الامم المتحدة وقدرتها على مواجهة تحديات عصرنا . لقد قلتم ذات مرة فيما يتعلق بالامم المتحدة : "إن منظومة الامم المتحدة ، وإن كانت ناقصة كأي مشروع انساني تتيح ، امكانيات تكاد تكون غير محدودة لوضع أساس قوي ودائم للسلام ولرخاء مكان العالم" .

فنرجو أن يقدر لكم ، بالاعتماد على شقتنا وتعاوننا جميعا ، أن تترجموا هذه الرؤية الى منجزات حقيقية في السنوات المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل

عمان الذي سيتكلم نيابة عن الدول العربية .

السيد العنسي (عمان) : باسم أعضاء المجموعة العربية لدى الامم

المتحدة يسرني أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لمعالي خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة اختياره اليوم باجماع أعضاء الهيئة الدولية ، في مجلس الامن والجمعية العامة معا ، لشغل منصبه الهام كأمين عام للأمم المتحدة لفترة خمس سنوات أخرى .

اننا نشعر بالرضى التام عن ما أداه السيد دي كوييار من مهام كبيرة ومفيدة لخدمة أهداف المجتمع الدولي تطبيقاً لمبادئ الميثاق طوال السنوات الماضية من خدمته . فقد قام بتفاني وإخلاص منقطعي النظير بمحاولات هامة وشجاعة لتلبية المطالب الملحة للمجتمع الدولي من خلال الجهود التي بذلها على مختلف المستويات للإسهام في الحفاظ على هبة وشرعية المنظمة الدولية وأهدافها السامية ، ومعى جاهداً لذلك للتقريب في وجهات النظر بين أعضائها والمشاركة الفعالة في المحاولات الجارية لحل الصراعات والخلافات الدولية والاقليمية المتعددة وبالذات ما نعاني منه في الشرق الاوسط وفي فلسطين المحتلة ومن جراء استمرار الحرب العراقية الايرانية اضافة للدور الانساني الذي قاده للحد مما عانت به بعض أجزاء المعمورة من مصاعب ناتجة عن تدفقات اللاجئين وأضرار التصحر والجفاف والتطلع لخلق نظام اقتصادي دولي عادل وجديد .

إن الدول العربية مجتمعة لسعيدة للغاية بأن ترى السيد خافيير بيريز دي كوييار يشغل منصبه الرفيع للسنوات الخمس القادمة ، فالعلاقات الثقافية التاريخية الوثيقة للغاية بين العرب ودول أمريكا اللاتينية والثقافة الاسبانية والثقافة العربية ، والمشاعر المتبادلة بين الوفود العربية وبين السيد دي كوييار بصورة خاصة تماماً كانت وستبقى ممتازة للغاية وبذلك الميزة الرفيعة المميزة لها تماماً وبشكل دائم . فباسم الوفود العربية لدى الهيئة الدولية نهنئ الامين العام بشقة الجميع الذين دعوا لتحمل أعباء المسؤولية الدولية لفترة ثانية بالاجماع ، وهنيئاً لنا جميعاً كذلك لتقبله أن يتحمل بإخلاص هذه المهام الجسيمة بصحة وسلامة وعزم أكيد على أداء سليم ونافع للجميع دون استثناء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

الولايات المتحدة الامريكية ، البلد المضيف .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : باسم الولايات المتحدة البلد المضيف للأمم المتحدة ، أرحب بحرارة بإعادة تعيين السيد خافيير بيريز دي كوييار أميناً عاماً للمنظمة فالأمين العام لم

يبد فحسب خلال مدة خدمته الاولى اخلاصا للمثل العليا الواردة في الميثاق ، وانما أثبت أيضا مهارة في السعي الى تنفيذ تلك المبادئ في الواقع العملي . واستعداد الامين العام لمواصلة عمله الشاق والغذ يبرهن على ولائه لهذه المنظمة ، كما أنه لنزاهته التي ترقى فوق كل الشبهات وتغانيه الشديد في سبيل النهوض بالمثل العليا للمنظمة جدير بكل ما تبني اليوم هنا من تقدير واعجاب واحترام وهي معان تجست في إعادة انتخابه بالتزكية أمينا عاما للمنظمة .

كما أن أنشطته في سبيل تحقيق السلم والعدل من أجل البشرية كانت مصدر فخر له شخصيا ولبيرو ولنصف الكرة الغربي وللأمم المتحدة . ونحن نقدر جهوده العلنية والسرية في مجال حيوي هو صون السلم .

وقد اضطلع الامين العام أيضا ، بوصفه المسؤول الاداري الرئيسي ، بالمهمة الجسيمة المتمثلة في اصلاح المالي والاداري للأمم المتحدة والتزامه بهذا الاصلاح سيتيح للمنظمة التصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود المقبلة .

وانني أهنيء الامين العام وأعرب له عن أحر تمنياتي بالنجاح في الفترة المقبلة ، وهو يحظى بجل احترامنا وعميق اعجابنا ويمكنه الركون الى تعاون الحكومة التي أمثلها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة من

النظر في البند ١٦ من جدول الاعمال .

البند ٣٨ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة

(١) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء

الاداري والمالي للأمم المتحدة (A/41/45)

(ب) مذكرة من الامين العام (A/41/663)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن

النظر في البند ٣٨ من جدول الاعمال المعنون "استعراض كفاءة الاداء المالي والاداري للأمم المتحدة".

ومعروض على الجمعية العامة في هذا الصدد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (A/41/69) ومذكرة الأمين العام (A/41/663).

وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى المقرر المتخذ في جلستها العامة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر بشأن تنظيم الاعمال ، وقد تقرر فيها النظر في البند ٣٨ في الجلسات العامة للجمعية على أن تظطلع اللجنة الخامسة في نطاق مسؤولياتها وأثناء النظر في هذا البند ، بدراسة وقائية لتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى وتعرض ما تتوصل اليه من نتائج في إحدى الجلسات العامة .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول اقترح اقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند يوم الاثنين ١٣ تشرين الاول/اكتوبر الساعة ١٧ .

وما لم يكن هناك أي اعتراض ساعتر أنه قد تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الممثلين الذين

يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة السيد فرالسين ، ممثل النرويج ، الذي سيلقي أيضا كلمة بوصفه ممثلا لبلاده .

السيد فرالسين (النرويج) رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سمحوا لي بادىء ذي بدء أن أتقدم للأمين العام بتهاني حكومتي وتهاني^٢ الشخصية على إعادة تعيينه . فقد سعدنا ، لمدة تقارب الخمس سنوات ، بكون السيد خافيير بيريز دي كوييار أميناً عاماً لمنظمتنا . وقد أبدى خلال هذه الفترة مقدرة قيادية وحكمة . وقاد جهودنا بتفان ومهارة وأمانة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة ، وجعل عالمنا هذا عالماً أفضل وجعل العيش فيه أكثر أمناً للجميع . إنني مقتنع أن الأمين العام وامل على مدى السنوات القادمة جهوده بنشاط لتعزيز التعاون المتعدد الاطراف وتقوية الأمم المتحدة .

سيادة الأمين العام ، إننا بحاجة إلى حكمتك ومهارتك وخبرتك في هذا الوقت بالذات ، حيث تواجه الأمم المتحدة مشاكل وتحديات خطيرة ، ذات طابع إداري ومالي وسياسي . وأود أن أؤكد لك أنك ستلقى من حكومة بلدي ، ومني شخصياً ، كل تعاون ممكن في قيامك بواجباتك كأمين عام .

يشرفني ، بوصفي رئيساً لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، أن أقدم تقرير الفريق الوارد في الوثيقة (A/41/49) .

لقد أنشأت الجمعية العامة ، بقرارها ٢٣٧/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، فريق الخبراء وطلبت إليه أن يقوم ، مع التقيد التام بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بإجراء :

"استعراض دقيق للمسائل الادارية والمالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي تزيد من تحسين كفاءة التشغيل الاداري والمالي للأمم المتحدة مما يسهم في تعزيز فعاليتها في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية" . (القرار ٢٣٧/٤٠ ، الفقرة ٢ (أ))

وانطلاقاً من روح هذا القرار ، سلم أعضاء الفريق من البداية على أنه

لا ينبغي لعملهم أن يتناول الازمة المالية الحالية التي تمر بها الامم المتحدة ، والتي هي من مسؤولية الجمعية العامة ، وأن هدفهم الاساسي هو تقديم توصيات تستهدف تحسين أداء المنظمة الإداري والمالي على المديين المتوسط والطويل . ولاحظ الفريق علاوة على ذلك أنه قد طلب إليه أن ينظر في المسائل الادارية والمالية للامم المتحدة وهيئاتها الفرعية دون غيرها من المسائل ، ومن ثم فإن العلاقة بين المنظمة والوكالات المتخصصة فضلا عن التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة ، مسألة غير داخلية في ولاية الفريق .

وخلال الفترة ٢٥ شباط/فبراير حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ عقد الفريق أربع جلسات واجتمع لها مجموعه ثمانية أسابيع . وخلال تلك الفترة من العمل الشاق جدا ، معى الفريق إلى دراسة جميع المواضيع المدرجة على جدول أعماله دراسة مستفيضة ، مركزا تركيزا متساويا على جميع تلك البنود . وقد تشرف الفريق في عدة مناسبات بالاستماع إلى الامين العام ، الذي قدم تعاونه التام وبيّن وجهات نظره بشأن عدد من المواضيع التي التمسها الفريق . كما استمع الفريق أيضا إلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، وعدد محدود من كبار موظفي الامانة العامة الذين أوضحوا بعض النقاط الفنية .

يتضمن تقرير الفريق ٧١ توصية مصنفة تحت ستة مواضيع تم تناولها في الاجزاء الثاني إلى السابع ، وهي "الاجهزة الحكومية الدولية وأداؤها لوظائفها" و "هيكل الامانة العامة" و "التدابير المتعلقة بالموظفين" و "الرمد والتقييم والتفتيش" و "إجراءات التخطيط والميزانية" و "تنفيذ توصيات الفريق" . وكما يتضح من التقرير والتوصيات الواردة فيه ، فإن المهام التي عهد بها إلى الفريق كانت شاملة ومعقدة جدا في بعض الأحيان . ولم يتمكن الفريق من دراسة جميع الجوانب الادارية والمالية لعمل الامم المتحدة دراسة متعمقة في غضون الوقت المحدود المتاح له . ونتيجة لهذا رأى الفريق أنه ينبغي التمييز بين :

"(١) المسائل التي [أمكنه] أن يقدم بشأنها توصيات محددة يمكن

أن تأخذها الجمعية العامة في الاعتبار لدى تقديمه تقريره ؛

"(ب) المسائل التي تستحق وتتطلب دراسة بمزيد من التعمق والتي يتعين على الفريق أن يقرر في شأنها بتحديد مناهج تناولها واقتراح أساليب لاتباعها فيما يتلو من بحث في هذا المبدأ" . (A/41/49 ، الفقرة ١٣) وبمفتي رئيسا للفريق ، فإنني لا أعتقد أن من المناسب لي أن أعلق بهذه الصفة على مختلف التوصيات المطروحة أمام الجمعية العامة الآن . ولكن ، هل لي أن أقول بأن هذه التوصيات كانت نتاج مداورات مستفيضة طويلة وأنها تشكل ، في رأيي ، نضما متوازنا جدا يتألف من عناصر متساوية الأهمية .

وعلى الرغم من نقاط الاتفاق الكثيرة ، فإن الفريق لم يتمكن لسوء الحظ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة المتعلقة بآليات التخطيط والميزانية ، وذلك نظرا لضيق الوقت ، ومع ذلك أود أن أشير إلى أن فريق الخبراء اعتمد جميع التوصيات الواردة في التقرير بالإجماع ، باستثناء توصيتين أبديت تحفظات بشأنهما . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ شكري لأعضاء الفريق على مشابرتهم وروح التعاون التي أبدوها وتصميمهم الحازم على إنجاح عمل الفريق .

واسمحوا لي كما ذكرت في مقدمة التقرير ، أن أشدد على أن الفريق أنجز عمله على أساس الاحترام التام لمبادئ الميثاق وأحكامه . وقد كان الفريق مقتنعا بأن التدابير التي أوصى بها متسهم في زيادة تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك ، فإن الفريق مقتنع بأن ما فعله هو مجرد بداية لعملية الإصلاح . وأنه يتعين أن تواصل الهيئات الحكومية الدولية الأخرى والأمين العام لمنظمتنا هذه العملية . ويرى الفريق أنه قد أنجز ولايته إنجازا تاما واختتم أعماله بتقديم هذا التقرير .

وبمفتي رئيسا لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، يسعدني جدا أن أركي التقرير ، باسم الفريق ، أمام الجمعية العامة .

بعد عرض تقرير فريق الثمانية عشر ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات والتعليقات بوصفي ممثلاً دائماً للنرويج وشخصاً شارك مشاركة وثيقة لمدة عام حتى الآن في الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الادارية والمالية لمنظمتنا .

أكدت رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند من جديد ، في بيانها أمام هذه الجمعية في هذه القاعة بعينها منذ أقل من ثلاثة أسابيع ، التزام النرويج العميق بمذهب التعددية وبأهم متحدة قوية . وفي معرض التأكيد على ضرورة الإصلاح لاستعادة الايمان والثقة في المنظمة ذكرت رئيسة الوزراء التالي :

"ان مهمة تجديد فعالية الأمم المتحدة ذات طبيعة سياسية في الأساس . انها تتطلب من الدول الاعضاء أن تبدي بحق ارادتها السياسية لوضع تمويل المنظمة على أساس سليم ولتزويد الأمين العام بالولاية والمساندة اللتين يحتاجهما لكي يجرى في مجال التنظيم والتوظيف والميزانية التغيرات الرئيسية الكفيلة بخفض النفقات وتحسين الفاعلية واستعادة الثقة . وأمامنا في هذه الدورة الحادية والاربعين فرصة فريدة لتحقيق هذا بالضبط . انها فرصة لا يجب أن تفوتنا" . (A/41/PV.5 ، ص ٥٦ و ٥٧) .

ومن المشجع حقاً أن ، نلاحظ أن الاغلبية العظمى من القادة السياسيين الذين ألقوا خطابات أمام الجمعية العامة قد تكلموا على نفس المنوال ، مشددين على التأكيد بالتزامهم بمذهب التعددية والأمم المتحدة ، واقرن ذلك بتأييد قوي لاصلاحات التنظيمية والمالية والادارية . ومما دعا إلى الاعتباط أيضاً أن نلاحظ العديد من التعليقات الايجابية التي أبدت على تقرير فريق الثمانية عشر والتوصيات المتفق عليها التي قدمها الفريق . وأود في هذا الصدد أن أسوق واحداً من هذه البيانات أدلى به في ٢ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام رئيس حركة عدم الانحياز ، السيد روبرت موغابي ، رئيس وزراء زيمبابوي :

"وفي نفس الإطار ، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . . . وإن ملاحظات وتحليلات وتوصيات

الفريق كما وردت في تقريره ، الذي هو معروض على هذه الجمعية ... ، محاولة واقعية لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه منظمتنا . ويحدوني الأمل الخالص بأن تنظر هذه الجمعية الى تلك التوصيات بالجدية اللازمة" . (A/41/PV.21 ، ص ١٣) وهذا الاعراب عن التأييد السياسي اضافة الى امثلة أخرى من هذا القبيل صدرت عن أعلى مستويات السلطة الحكومية من جميع أنحاء العالم ، ينبغي أن نستشهد بها عند نظرنا في هذا البند في الايام المقبلة .

واذ أجازف بذكر ما هو بديهي وربما بتكراره ، لا أملك الا أن أشدد - مرارا وتكرارا - على الأهمية الفائقة لمصم الموضوع المعروض علينا الآن . ان ما نقرره في ختام مناقشتنا ستترتب عليه آثار مباشرة بالنسبة لبقاء هذه المنظمة في المستقبل . وبالنظر الى واقع الحال ، أثق في أن جميع الاعضاء سيستردون بنفس الروح ونفس الرغبة اللتين استرشد بهما أعضاء فريق الخبراء الثمانية عشر : أي تحسين أداء الأمم المتحدة ، وجعلها محفلا فعلا بحق للتعاون العالمي ، وتزويد المجتمع الدولي بجهاز كفوء ، واثاحة ساحة يمكن للدول فيها أن تلتقي على قدم المساواة في سعيها للتنسيق بين سياساتها وأعمالها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويأمل وفدي أن يسفر نظر الجمعية في التقرير عن ارسال رسالة سياسية قوية دعما لهذه الاهداف . وهذه الرسالة تتماشى تماما مع البيانات الكثيرة التي أدلى بها زعمائنا السياسيون .

ان المسألة المطروحة أمامنا ذات أهمية مباشرة لكل دولة عضو ، وهي ليست مسألة بين الشرق والغرب ، وليست قضية بين قوى متعارضة من الشمال والجنوب ، ولا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، أو بين المجموعات الاقليمية أو بين المساهمين الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة وبقية الاعضاء . انها مسألة مطلحة مشتركة واهتمام مشترك . فاما أن ننجح سويا أو نفشل سويا . ولهذا ، آمل مخلصا أن نتبادل الآراء بطريقة بناءة وأن يعالج كل وفد المشكلة بعقلية مفتوحة ، وأن يجري تقييمه الخاص ويصدر حكمه المستقل بشأن المسائل الهامة المعروضة علينا .

خلال الشهور الماضية استشعرت أنه ما زال لدى بعض الوفود شعور متبق من الشك والقلق ازاء عملية الاصلاح ، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية الى استحداث آلية واجراء أفضل للتخطيط وللميزانية البرنامجية . وآمل مخلصا أن نتمكن أثناء المناقشة المقبلة من تبديد هذه المخاوف على الوجه السليم . ان السلطة اللازمة للبت في محتوى ومستوى ميزانية الامم المتحدة مناصرة بالجمعية العامة ولجنتها الخامسة . واجراءات التصويت للبت في المسائل المتعلقة بأمور الميزانية راسخة للغاية ، وأود أن أوضح بجلاء انه ، فيما يتعلق بوفدي ، فان أية آلية أو اجراءات جديدة ومحسنة للميزانية سيتعين وضعها على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق وأحكامه وسلطة الجمعية العامة واللجنة الخامسة . وقد كان هذا موقفنا الثابت المستند الى المبادئ خلال العملية التي تمت في فريق الخبراء ، وتستطيع جميع الوفود أن تطمئن أن هذا الموقف سيظل على حاله .

بيد أن هذا الموقف لا يمنع وفدي من أن يسعى بفعالية ويؤيد بنشاط اصلاحات الميزانية التي يمكن أن تحسن اجراءات الميزنة الحالية . ان الاجراء الحالي يشوبه القصور ، فهو لا يعطي الدول الاعضاء ، وأقصد هنا نحن جميعا ، كافة الدول الاعضاء في امكانية ممارسة القيادة الحكومية الدولية اللازمة ، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الاولويات ضمن حدود الموارد التي يرجح توافرها . والاصلاحات في هذا المجال من شأنها أن تخدم مصلحتنا جميعا . ولن يستفيد أحد من التمسك باجراء أصبح قصوره واضحا . وفيما يتعلق بعملية الميزنة ، أود أن أقتبس فقرتين من مذكرة الامين العام المؤرخة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ :

"والعمل الذي قام به فريق الخبراء بشأن العملية المتعلقة بالميزانية يتسم بأهمية رئيسية لمستقبل الامم المتحدة . ورغم عدم التوصل الى اتفاق تام ، كان استكشاف الموضوع شاملا كما كان هناك اتفاق واضح على عدة نقاط رئيسية ، من بينها الحاجة الى أجهزة حكومية دولية محسنة تستطيع أن تعالج المسائل المتعلقة بالميزانية معالجة أدق ، واستصواب مشاركة الدول

الاعضاء في وقت ابكر في العملية المتعلقة بالبرامج والميزانية ، وأهمية التخطيط البرنامجي والميزنة البرنامجية المنسقين ، والحاجة الى قيام الجمعية العامة في وقت مبكر بتحديد التوجيهات بشأن مستوى الموارد الذي يمكن في إطاره استيعاب النفقات في أثناء فترة السنتين.

"وهذا القدر من التطابق ، لا سيما عندما ينظر اليه في سياق المصالح الحيوية للمؤسسات المعنية ، يشير الى أنه لا يزال من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع اذا بذلت الجمعية العامة جهدا اضافيا . وبالمطبع ، ينبغي المحافظة على سلطة الجمعية في تعيين حجم الميزانية ، وقرار الاولويات ، وتوزيع المصروفات وفقا لما ينص عليه الميثاق . وإنني أعتقد أن الاجهزة الحكومية الدولية ، اذا اتيت لها ما يكفي من الوقت والاستمرارية والدراية الفنية لإلقاء نظرة شاملة على البرامج والاولويات والموارد ، تستطيع أن تقدم مساعدة كبيرة الى الجمعية والى لجنتها الخامسة فيما يختص بالتوصل في الوقت المناسب الى قرارات الميزانية ، هذه القرارات التي سوف تلقى التأييد العام الذي تتطلبه سلامة المنظمة . وهناك حاجة الى اجراء عملي يستطيع أن ييسر ويشجع التوصل الى اتفاق عام على الميزانية رغم الاختلافات السياسية المتعلقة بالمسائل الموضوعية التي قد تستمر فيما بين الدول الاعضاء" . (A/41/663 ، الفقرتان ٦ و ٧)

وأود باستشهادي المطول بالأمين العام فيما يتعلق بهذا الموضوع أن أضي على المسائل التالية طابعا ملحا قويا وهي : أننا يجب أن نستحدث خلال هذه الدورة اجراء عمليا يمكن أن يسهل ويشجع التوصل الى اتفاق واسع النطاق بشأن الميزانية ؛ وان تقرير فريق الثمانية عشر يوفر أساسا طيبا لصياغة هذا الاجراء ؛ وإن علينا أن نشرع في العمل بشأن هذه المسألة الآن . فليس لدينا في هذا المدد وقت نضيمه .

وقبل أن اختتم كلمتي اسمحوا لي بأن أطرح مسألة أخرى هامة للغاية . لقد تكلمنا عن استعادة سلامة الاسس المالية للمنظمة وصلاحياتها للاستمرار . وتكلمنا عن الاصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . ولكن دعونا نكون واضحين تماما بشأن المسألة التالية : لن يمكن أن تستعاد وتكفل تماما قدرة الاسس المالية للأمم المتحدة على الاستمرار ، أيّا كانت تدابير الاصلاح التي قد نتخذها ، ما لم تسدد جميع الدول الاعضاء انصبتها المقررة كاملة وفي موعدها . وأي تقصير في ذلك يعد انتهاكا

لالتزاماتها المحددة في الميثاق . وأي تقصير في ذلك يجعل الادارة المنظمة للأمم المتحدة مستحيلة من الناحية العملية . وإذا ما سمح باستمرار التأخر في التسييد ، بالمستوى الذي نشهده الآن ، فسيهدد ذلك وجود المنظمة ذاته .

وإنني أحث الأعضاء المتأخرين عن سداد مدفوعاتهم على تسوية حساباتهم . فمن شأن هذا العمل من جانبهم أن يوجه رسالة منشودة ولازمة لدعم الأمم المتحدة والجهود الجارية بذلها لجعل المنظمة أكثر مرونة وتركيزا وفعالية .

واسمحوا لي أخيرا بأن أعرب عن أملتي الصادق في أن تقر الجمعية العامة التوصيات التي اتفق عليها فريق الخبراء الرفيع المستوى وفي أن تتوصل الجمعية العامة الى اتفاق بشأن أسلوب جديد للتخطيط واجراءات جديدة للميزانية . فإن الجمعية بذلك تكون قد اتخذت خطوة سياسية مهمة - خطوة ذات أهمية قصوى لمستقبل الأمم المتحدة . وستكون الجمعية العامة قد شرعت في تنفيذ عملية إصلاح في الأمم المتحدة ، وهي عملية ستكون مؤلمة وتدرجية وستضع مسؤوليات كبيرة على عاتق قادة الدول الأعضاء والأمين العام . مرة أخرى يبرز إحساس واضح بالاتجاه . وتبذل الآن محاولة مخلصمة لتحويل الأمور لمالحنا جميعا . وفي هذا المنعطف العصيب تستحق الأمم المتحدة التأييد الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء . إن الأمم المتحدة لا تزال ، بالرغم من كل حدودها المسلم بها ، محفلنا الممتاز الذي لا غنى عنه للتعاون العالمي .

ويمكنني أنؤكد لكم ، سيادة الرئيس وسيادة الأمين العام ، وجميع الممثلين الزملاء الموجودين في هذه القائمة أن وفدي لن يندخر جهدا للاسهام في إنجاح بحث البند المعروف علينا الآن .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

بادئ ذي بدء أن انضم الى المتكلمين الذين سبقوني لتهنئة الأمين العام على إعادة تعيينه لفترة ثانية . إنني أهنئ السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ولكن بعد أن درمت بعناية تقرير فريق الخبراء الثمانية عشر الرفيع المستوى أرى أنه في موقف لا يحسد عليه . وكل ما أستطيع قوله هو أنني أعده بتقديم أقصى ما في قدرتي من تأييد فعال وبالمساندة الراسخة من وفدي وحكومتي .

ان البند الذي ننظر فيه الآن أصبح بلا جدال محط اهتمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ومن السليم أن يحظى بهذا الاهتمام نظرا لانه يتصل اتصالا مباشرا لا بكفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة فحسب ، كما يوضح عنوانه ، بل أيضا ببقائها بوصفها منظمة متحدة وعالمية وديمقراطية .

لم يكن من ولاية فريق الثمانية عشر أن ينظر ، كما أوضح الفريق نفسه في الفقرة ٨ من تقريره ، في الازمة المالية الانية للمنظمة ، غير أننا ندرك جميعا جيدا مدى تأثير هذه المسألة على جميع المسائل الأخرى . ويتضح ذلك من تقرير فريق الثمانية عشر ذاته . لذا فإن مداولاتنا بشأن هذا البند ، الى جانب أهميتها الحاسمة لهيكل المنظمة وللملوب عملها في الاجلين المتوسط والطويل ، سيكون لها أيضا تأثير مباشر على نتيجة الازمة المالية الحالية . ويحدونا الامل الصادق في أن يكون هذا التأثير ايجابيا ، ونحن مقتنعون بأنه يمكن بلوغ هذا الهدف إن توصلنا الى توافق في الآراء او على الأقل الى اتفاق واسع النطاق في الآراء .

وعلى هذا الاساس يشترك وفد بلادي في هذه المداولات بمرونة وباسلوب بناء . وقد نكون على استعداد للتضحية ببعض اهدافنا خدمة للتوصل الى اتفاق كهذا . ونحن على اقتناع بان هذا الاسلوب ليس بالاسلوب الساذج لاننا نعتقد ان العديد من الوفود تشاطرنا هذه المشاعر ، وان المرونة التي ابداهها البعض سيرد عليها البعض الاخر بمثلها .

واننا نعتقد ايضا ان الدول الاعضاء قد دلت بالفعل بمرونة واضحة على الاهمية التي تعلقها على هذه المسألة . ونحن لانستطيع بالطبع ان نتوقع في هذه المرحلة النتائج النهائية التي سنتوصل اليها في ختام مداولاتنا ، ولكن اذا حافظنا على اسلوب بناء ومرن حتى النهاية فاننا مندلل بذلك على المسؤولية الجماعية ومنتهى الوفاق في مآزق او فرض آراء البعض على الجميع .

وسيزداد تحسن هذا المناخ المبشر اذا حثت الدول الاعضاء ، التي تمتنع عن دفع انصبتها المقررة وبالتالي لاتنفذ التزاماتها المالية ازاء المنظمة وفقا للميثاق ، حذو الاخرين بالوفاء بالتزاماتها لتتيح بذلك للامم المتحدة فرمة للتقاط الانفاس والقضاء على بعض اوجه الريبة الخطيرة التي نعاني منها الان .

واسمحوا لي الان ان اقول بضع كلمات حول نطاق ومجرى مداولاتنا . توجد الان وشيقتان اساسيتان يتعين دراستهما : تقرير فريق ال ١٨ نفسه (A/41/49) ، ومذكرة الامين العام (A/41/663) . ان اية مسألة لاترد في أي من هاتين الوشقيتين ينبغي ، في رأيي ، الا ينظر فيها في اطار هذا البند ، بسبب ان هذا البند ، على الرغم من انه قد تكون هناك مجالات هامة متصلة به ، بند شامل ومعقد بما فيه الكفاية . كما ان التوصيات التي لاتمثل موقفا لخلافات حادة ينبغي ان تعتمد دون مناقشة مطولة .

وبعد دراسة متأنية لتقرير فريق ال ١٨ ، خلصت حكومة بلادي الى نتيجة اشق ان معظم الممثلين هنا يشاطرونها ايها - الا وهي ان الفريق قد اضطلع بمهمة بالغة الصعوبة ، وانه حتى ان لم تكن تلك المهمة كاملة ، فاننا جميعا مدينون للخبراء اعضاء الفريق . وان حكومة بلادي على استعداد بشكل عام لقبول معظم التوصيات المقترحة ، بالتعديلات الغنية التي قد تكون ضرورية .

ومن جهة أخرى ، من الواضح ان هناك مستويات مختلفة من الدقة والملاحيية والصحة في التوصيات المقترحة . فبعضها بالغ الغموض أو ليس فيه الا تكرار لتوصيات سابقة ، مثل التوصيتين ٢٠ و ٣٠ . وبعضها الآخر مفرط التحديد أو مفرط التشدد ، مثل التوصية ٣ (هـ) . وهناك بعض التوصيات الأخرى التي لم تغط على نحو كاف أو التي وضعت على أساس معلومات ناقصة أو أسس غير ملائمة ، مثل التوصية ٢٥ (ز) ، التي يوجد لدي تحفظات قوية عليها . ولكن على الرغم من أوجه القصور هذه فان الشكل العام التقرير سليم وأساسه متسق .

ان مذكرة الأمين العام ، بالرغم من طبيعتها العامة ، تتضمن بعض الملاحظات التي تستحق انتباها خاصا منا . ويتفق تحليله على وجه الخصوص للعمل الذي قام به الفريق فيما يتعلق بعملية وضع ميزانية المنظمة مع تقييمنا القائل انه على الرغم من عدم التوصل الى اتفاق نهائي فان هناك اتفاقا واسع النطاق في الآراء .

ولا أود ان اخوض في التفاصيل في هذه المرحلة ، ولكن يوجد مثالان على هذه الحقيقة يستحقان انتباها فوريا : أولا ، الحاجة الى ضمان مشاركة الدول الاعضاء في مرحلة مبكرة في عملية وضع الميزانية مع إيلاء الاحترام الواجب للأمين العام ، وثانيا ، ادخال مفهوم الاطار الميزاني الذي يشمل ، مع بعض التعديلات في التعريف الحالي للمبالغ المضافة ، اجمالي الموارد المتوفرة لفترة السنتين .

ولايزال هذا المفهوم الأخير بحاجة الى المقل وخاصة فيما يتعلق باجراء تحديد الاطار والمندوق المتصل به ، ولكن الاتفاق الاساسي موجود بالفعل . ولكن وقد بلادي لايري ان من السليم أن نقصر انفسنا ، عند دراستنا لهذا البند ، على البدائل الثلاثة التي قدمها فريق ال ١٨ . اننا نفضل اجراء مناقشة اوسع نطاقا لاتفرض بالضرورة انتقاء واحد من البدائل الثلاثة ، وهو امر لم يتمكن فريق ال ١٨ نفسه من القيام به . وقد يكون احد الاحتمالات ، على سبيل المثال ، دمج بعض عناصر البديلين الاول والثاني في احكام محددة لاجراء تقسيم واضح وصحيح للمسؤوليات بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، مع الابقاء على القواعد الحالية المتعلقة بعملية صنع القرارات .

ولن اتقدم بملاحظات تشمل بتوصيات بعينها ، اذ انني اعتقد انه متاح لنا الفرصة للقيام بذلك في مرحلة لاحقة ، اما في اللجنة الخامسة او عندما تقوم الجمعية العامة في جلساتها العامة بدراسة هذا البند مرة اخرى . الا انني اود ان اشير الى مجالين درسهما الفريق ونعتقد انهما بحاجة الى دراسة متأنية بغية تبديد بعض الشواغل التي اثق بان الوفود الاخرى تشاطرنا اياها .

المجال الاول يتصل بالتوصيات ذات الصلة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من المنظمات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . فبسبب الخصائص المميزة لهذه المنظمات فان بعض التوصيات الموجهة الى الامم المتحدة ذاتها ولكنها تنطبق على تلك المنظمات ينبغي الا يوافق عليها الا بعد اجراء مشاورات دقيقة مع كل الاطراف المعنية مباشرة .

وهذا ينطبق ايضا على التوصيات المتعلقة باستيعاب هذه المنظمات للانشطة التي تقوم بها حاليا منظمات اخرى . لقد اعد برنامج الامم المتحدة الانمائي بالفعل وثيقة غير رسمية تتضمن التعليقات التي اعدتها المدير للامين العام . وانا على ثقة من ان هذه التعليقات ستساعدنا للغاية في مداولاتنا .

اما المجال الثاني الذي نرى انه ينبغي دراسته بدقة فهو مجال الموظفين . لقد اولى فريق ال ١٨ وعن حق انتباها كبيرا لهذه المسألة ، وصاغ ٢٢ توصية في الفصل ذي الصلة من تقريره . وبالإضافة الى ذلك توجد توصية اخرى ، وهي التوصية ١٥ ، واردة في الفصل المخصص لهيكل الامانة العامة ، ومع ذلك لها اثر مباشر على الموظفين .

ووافق فريق الثمانية عشر على ضرورة ضمان تطبيق الوسائل الأكثر إنصافاً وانتقائية في التوظيف لتحسين معدلات الفعالية والكفاءة والاستقلالية والنزاهة في إطار الأمانة العامة . ووافق الفريق أيضاً على أن تخفيض عدد الموظفين أمر مرغوب فيه ويمكن تحقيقه دون الإضرار بالمستوى الحالي للأنشطة البرنامجية في الأمم المتحدة . وهاتان المجموعتان من التوصيات ، بالرغم من تميز بعضهما عن بعض ، تسعيان إلى تحقيق نفس الهدف ، ألا وهو تحقيق مزيد من الفعالية والنشاط والقدرة على الاستجابة في إطار الأمانة العامة .

ويوافق وفد بلادي تماماً على هذه الأهداف ، ويرى أن التوصيات بالاقتران مع التعديلات الضرورية ينبغي قبولها وتنفيذها . بيد أن هناك هدفاً سابقاً كان البعض قد سعى إلى تحقيقه ، وذكر بوضوح في بعض الأحيان ، وجرى إخفاؤه في بعض الأحيان وراء أهداف أخرى . وأشار هنا إلى فكرة تخفيض النفقات دون تمييز . ونحن نشعر بالقلق إزاء مستوى ميزانية الأمم المتحدة ، والنصيب المقرر على بلدي لا يدفع دون بذل بعض التضحيات . ولكن لا يمكننا أن نقبل فكرة أن هذا الشاغل ينبغي أن يمثل العنصر الأساسي في عملية إجراء التعديلات أو إعادة الهيكلة . ولذا فإننا نوافق الأمين العام على ملاحظته الواردة في مذكرته حيث يذكر أن :

"السعي إلى حل المصاعب المالية التي تعاني منها المنظمة على حساب استحقاقات الموظفين أمر يتسم بقصر النظر الشديد وتترتب عليه آثار عكسية بالغة ، وستكون له نتائج ضارة بالنظام الموحد" . (A/41/663 ، الفقرة ٩)

ولهذا السبب ، لدينا تحفظات شديدة إزاء الصياغة الحالية للتوصية ٦١ .

وفي الختام ، أود أن أقول إن وفد بلادي يرى أن تقرير فريق الثمانية عشر ينبغي النظر فيه كخطوة أولى هامة على طريق الإصلاحات التي يتعين علينا القيام بها في السعي إلى تقوية الأمم المتحدة وإعطائها هيكلًا متماسكاً وقاعدة كافية لتنفيذ أعمالها اليومية . ويجب على الجمعية العامة الآن أن تتخذ خطوة ثانية حاسمة . لا بد

أن تتوصل إلى اتفاق يسمح بتحويل هذه التوصيات إلى ولايات . وبعد ذلك ، فإن الخطوة الثالثة وما يليها من خطوات ينبغي أن تتمثل في تنفيذ كل القرارات المتخذة وصياغة مختلف الاستعراضات والدراسات والتقارير التي تثبت ضرورتها . وستطلب هذه المهمة انتباهها مستمرا من الجمعية العامة في السنوات القليلة المقبلة ، كما ستلقي عبثا ثقيلا على عاتق الأمين العام . غير أننا على ثقة أنه بتفانيه وبدعم الدول الأعضاء ، وبالتعمير الذي لقيته اليوم ولايته الجديدة ، سيتمكن الأمين العام من الاستمرار في الاضطلاع بهذه المهمة بطاقة متجددة بما يخدم على أفضل وجه مصالح المنظمة . وبالإضافة إلى أي اتفاق قد نتوصل إليه وإلى كل الجهود التي يبذلها الأمين العام ، فإننا لن نحرز أي تقدم إذا لم تشعر الدول الأعضاء بأنها ملتزمة بالميثاق وبالالتزامات المالية المترتبة عليها بموجبه .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أود بادئ ذي بدء ، ونياحة عن وفد الاتحاد السوفياتي ، أن أهني بحارة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على انتخابه بالإجماع لولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة . ونود أن نعرب عن أملنا وشقتنا في أن السيد بيريز دي كوييار ، في اضطلاع بمهامه المتسمة بالمسؤولية بموجب الميثاق ، سيواصل بذل جهود شاملة لتعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في تنفيذ دورها المبدئي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وفي انقاذ الإنسانية من ويلات الحرب وتحسين الرقي الاجتماعي ومستوى حياة شعوب كوكبنا .

وبالنظر إلى الهيكل الحالي المتعدد المستويات للعلاقات الدولية الذي يجمع في آن معا بين التناقض والترابط ، فإن الأمم المتحدة هي هذا العنصر العضوي الهام الذي يستحيل بدونه توجيه العمليات البالغة الاختلاف في قناة واحدة وتوحيد جهود مختلف الدول لصون السلام على الأرض للأجيال الحالية والمقبلة . ولقد أظهرت الأمم المتحدة في الماضي ، وعلى الرغم من كل أوجه قصورها وضعفها ، إن توسعها أن تساهم مساهمة ملموسة في قضية تلافي وقوع الحرب النووية ، وكبح سباق التسلح والنهوض بتنمية التعاون فيما بين الدول في مختلف الميادين .

ولهذا فإن دور الأمم المتحدة ومفزاها تزداد أهميتهما في هذا العصر الفضائي النووي ، في الوقت الذي يتمرّض فيه وجود الحضارة على الأرض للخطر . وهذه فترة حاسمة بالنسبة للإنسانية فيها إدراك متعاظم للحاجة إلى إيجاد طرق جديدة للتفكير بنية أخذ الوقائع السائدة في يومنا هذا في الاعتبار واعتبار السلم أمم القيم بالنسبة للإنسان . وجوهر هذا التفكير السياسي الجديد هو الإدراك ، مع الاعتراف بتنوع وتكامل عالم اليوم الذي تتشاطر فيه جميع الدول والشعوب مصيرا مشتركا ، أن هناك حاجة إلى اتخاذ عمل حاسم يتسم بالمسؤولية لضمان رجحان كفة الواقعية والعقل ، وإعادة تأكيد الاسس الديمقراطية للعلاقات الدولية وإقامة نظام يكفل حياة عادلة وآمنة على كوكبنا .

إن عملية إعادة تشكيل التفكير السياسي يجب أن تستند إلى الاحداث الإيجابية الملموسة التي تدور الآن . وإن الوقف الانفرادي السوفياتي للتجارب النووية ما فتئ ساريا منذ أكثر من عام ، وهذا يوفر الظروف المؤاتية للشروع في عملية التحديد المادي لشن الحرب . والزمخ الكبير صوب إحراز تقدم بشأن مسائل هامة مثل الحد من سباق التسلح ووقفه ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، لابد أن ينبثق عن الاجتماع المقبل الذي سيعقد في ريكيافيك بين ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورونالد ريفان رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

إن النتيجة الموفقة لمؤتمر استكهولم ، وتوقيع اتفاقيتين في فيينا ترسيان الأساس لنظام دولي يضمن التنمية المأمونة للطاقة النووية ، وإحراز تقدم في مجال حظر الأسلحة الكيميائية ، والعمل المثمر في مؤتمر جنيف لوضع اتفاقية تحظر الحرب البكتريولوجية ، كل ذلك يشهد على الدور البالغ الإيجابية الذي تقوم به الدبلوماسية متعددة الأطراف في تعزيز الفكر السياسي الجديد . فالمحافل المتعددة الأطراف أداة لا غنى عنها لتحقيق التفاعل فيما بين الدول على أساس جماعي ، علاوة على أنها تدعم الدبلوماسية الثنائية ولا تعدُّ بديلاً لها .

وهناك دور خاص في هذا الصدد تظلع به الأمم المتحدة التي لا تمثل فحسب مجموع الدول التي تتألف منها ، بل تمثل أيضاً ظاهرة جديدة نوعياً في نظام العلاقات الدولية . فهي المركز الفريد الذي تتفق فيه الدول فيما بينها على الأعمال اللازمة لبلوغ الأهداف العالمية المشتركة . ولهذه المنظمة مكانة خاصة في تشكيل المنطق الجماعي والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي . لهذا فإننا نكنُّ عظيم الاحترام للأمم المتحدة ، ولا نعتبر غايتنا مجرد المحافظة عليها بل تعزيزها وتطويرها بصورة شاملة ، وذلك هو العنصر الأهم .

وفي الوضع الراهن ، شمة فرص جديدة ومواتية أمام الأمم المتحدة لاستخدام سلطتها الجماعية لجعل العالم أكثر أماناً وعدالة للشعوب قاطبة . وقد ذكر الكثير هنا حول هذا الموضوع أثناء المناقشة العامة التي اختتمت اليوم . وتقتضي الدراسة المحددة والجادة للعديد من المشاكل الملحة في هذه الدورة ، أن تبدي جميع الدول حسن النية والتعقل بغية ترجمة الإعلانات والبيانات إلى أعمال ملموسة . ومن واجب الأمم المتحدة أن تساعد في التغلب على الميول السلبية النازعة إلى المجابهة والتي ما فتئت تتعاظم في السنوات الأخيرة ، حتى تمهد السبيل أمام كبح سباق التسلح النووي على الأرض ومنعه في الفضاء ، وتخفيض خطر الحرب بصورة عامة ، مع بناء الثقة كعنصر ثابت في العلاقات بين الدول .

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر في السعي إلى إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين يجمع بين المجالات العسكرية والاقتصادية والإنسانية . ونحن مقتنعون بأن إقامة هذا النظام تتماشى ومصالح الدول قاطبة ، كما أن الأسس المقترحة للأمن الجماعي تتسق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الدول كافة أن تنهض بتنفيذ تلك المبادئ في الظروف النووية والفضائية السائدة في عصرنا . وسيتعين على الأمم المتحدة أن تفضل بدور بناء ليس فقط بوصفها المهندس الرئيس لنظام شامل للأمن ، بل بوصفها أيضا الضامن الرئيسي لسريان هذا النظام في عالم الغد الخالي من الأسلحة النووية . ومن الضروري إدراك أن البديل الوحيد للأمم المتحدة وأنشطتها سيكون الاضطراب الكامل في العلاقات الدولية ، وعجز الدول أمام الإرادة التعسفية ، والقوة القائمة على الفوضى .

والاتحاد السوفياتي ، شأنه في ذلك شأن جميع البلدان الملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ، يساوره عميق القلق للمحاولات التي بذلت في الآونة الأخيرة للتقليل من أهمية الأمم المتحدة ، من جانب من لا يتوخون الأهداف العالمية بل تحركهم مصالحهم الانانية المحض ، ويستعيضون عن النهج المتعدد الأطراف في حل المشاكل الدولية الحادة بمحاولات انفرادية لإملاء إرادتهم على الدول ذات السيادة ، مستخدمين في ذلك قوتهم الاقتصادي والعسكري .

بل إنهم في واقع الأمر بدلا من أن يكفلوا ما تنص عليه الاتفاقات الدولية القائمة من تهيئة الظروف المواتية لعمل الأمم المتحدة ، يقيمون العراقيل أمام ممثلي الدول المعتمدين لدى هذه المنظمة في أدائهم الطبيعي لوظائفهم ، ويتخذون إجراءات غير قانونية للحد من امتيازات ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحصاناتهم ، ويتقدمون بمطالب غير قانونية بغية تخفيض عدد أفراد بعثات تلك البلدان ، ولا يتورعون عن التلاعب بالوسائل المالية لتوجيه أنشطة الأمم المتحدة فسي اتجاه يعود عليهم بالفائدة . ويبدو لنا أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها وصف المحاولات التي يقومون بها من جانب واحد لتحديد حجم مساهماتهم في ميزانية الأمم المتحدة .

ولكن من البديهي أنه لا مفر من فشل المحاولات الرامية إلى السيطرة على الأمم المتحدة وإرغام دولها على الإذعان للسياسات المفروضة عليها فرضاً .
لقد أشارت أغلبية الوفود التي شاركت في المناقشة العامة إلى أن الأزمات المالية التي تمر بها الأمم المتحدة حالياً هي أزمة سياسية في جوهرها ، ودعت إلى تعزيز سلطة منظمنا وتقوية فعاليتها .

وأولي اهتمام كبير أيضاً في هذا المدد لمسألة تنظيم الأنشطة الإدارية والمالية للأمم المتحدة . والاتحاد السوفياتي يتخذ موقفاً ينم عن عظيم المسؤولية تجاه المسائل المتعلقة بتعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة ، وخاصة في المجالين المالي والإداري ، وذلك انطلاقاً من تقييمه المبدئي لدور المنظمة في الشؤون العالمية . وقد أكد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، في رده على الرسالة الأخيرة التي تلقاها من الأمين العام للأمم المتحدة ، ما يلي :

"إن الاتحاد السوفياتي يعلّق أهمية كبرى على الأمم المتحدة بوصفها أداة هامة في النضال من أجل السلم والأمن الدوليين . علاوة على أنه يؤمن في ذلك بأن المشاكل العويمة التي تواجه الأمم المتحدة لا يمكن تذليلها إلاّ عن طريق التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ، وكفالة أساس سليم لإدارتها وميزانيتها .

"وفي الوقت ذاته ، يرفض الاتحاد السوفياتي أية محاولة لاستغلال الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة لممارسة الضغوط السياسية عليها أو لمرقلة أنشطتها" .

والاتحاد السوفياتي يدلل بأعماله على استعداداته للمشاركة في البحث البنياء عن حلول لتلك الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة حالياً . فاستجابة لرجاء الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأزمة المالية التي تمر بها المنظمة في الوقت

الراهن ، عجل الاتحاد السوفياتي بدفع اشتراكاته المالية ، كما سدد بالكامل اشتراكاته في الميزانية العادية لعام ١٩٨٦ ، وفي تمويل قوات الامم المتحدة ، وأسهم في الحساب الخاص المنشأ للتغلب على المصاعب المالية التي تواجهها الامم المتحدة بتبرع بلغت قيمته ١٠ ملايين دولار .

كما أن الاتحاد السوفياتي ، انطلاقاً من رغبته في تعزيز فعالية الامم المتحدة وإدارتها المالية والحد من نفقاتها غير المنتجة ، قام في الدورة الاربعين للجمعية العامة بتأييد الاقتراح الخاص بإنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للمنظمة ، واضطلع بدور نشط في أعمال هذا الفريق .

في رأينا أنه يمكن تقييم أنشطة الفريق بوجه عام بأنها ايجابية . كما يمكن أن تشكل غالبية التوصيات أساسا لتدابير عملية فعالة لترشيد أعمال الأمم المتحدة ، وتعزيز فعاليتها وضمان ادارتها بطريقة اقتصادية ، هذه التوصيات الرامية الى الحد من عدد جلسات أجهزة الأمم المتحدة ومن طولها ، وإلى الحد من حجم وثائقها ، وما إلى ذلك ، تبدو مفيدة . كما لا يمكن أن يكون هناك شك فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بإجراء دراسة لهيكل الأمانة العامة بغية تبسيطه وتشذيبه ، وتحسين التنسيق بين مختلف الشعب الفرعية ، لاسيما في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي . إن التوصية الخاصة بخفض عدد موظفي الأمم المتحدة بنسبة ١٥ في المائة ، وخفض عدد الموظفين الذين يشغلون مستويات عليا بنسبة ٢٥ في المائة على جانب كبير من الأهمية أيضا . بطبيعة الحال ، لابد من اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ تلك التوصيات تحت الإشراف الصارم للجمعية العامة ، وعدم الحاق ضرر بأنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الرئيسية المنصوص عليها في ميثاقها .

في الوقت نفسه ، ينبغي ملاحظة أن بعض المشاكل التي بحثها الفريق لم تحسم ، وأن عددا من المسائل كان ببساطة خارج إطار دراسته . ولذلك ، لم يتمكن الفريق - على سبيل المثال - من التوصل إلى اتفاق بشأن المشكلة البالغة الأهمية الخاصة بإعادة تنظيم تخطيط وتكوين ميزانية الأمم المتحدة بطريقة تضمن الحد الأقصى للاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمنظمة ومنع النمو غير المبرر لنفقات المنظمة .

ينبغي أن نلاحظ أيضا أن تقرير فريق الثمانية عشر يتضمن عددا من التوصيات التي لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها ، والتي تعد في رأينا مرفوضة بالكامل . على سبيل المثال ، هناك توصية - لم يتفق عليها في الفريق ولكنها أدرجت في التقرير - تذكر أن ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مواطني أية دولة الذين يعملون في الأمانة العامة ينبغي أن تكون عقودهم دائمة . هذه التوصية لا يمكن وصفها إلا بأنها خبيثة تهدف إلى تعزيز التمثيل المفرط لمجموعة من الدول في الأمانة العامة مع زيادة خفض تمثيل مجموعة أخرى . ونحن على اقتناع تام بأن هذا النهج يتعارض مع أهداف ومقاصد الأمم

المتحدة . من المفهوم أننا نرفض رفضا باتا هذا النوع من التوصيات . هناك توصيات أخرى بشأن مسائل الموظفين تعرقل تنفيذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لموظفي الامانة العامة . ويرى الوفد السوفياتي ، أنه ينبغي إحالة التوصيات المتعلقة بمسائل الموظفين الى لجنة الخدمة المدنية الدولية لايلائها مزيدا من الدراسة . مع هذا ، فإن الوفد السوفياتي مستعد بوجه عام لتأييد غالبية توصيات الفريق ، بعد ابداء التوضيحات والتعليقات الملائمة في اللجنة الخامسة .

ختاما ، يود وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يؤكد أن أعمال فريق الثمانية عشر تمثل مرحلة هامة من الأنشطة الرامية الى تحسين أداء الاجهزة الحكومية الدولية والهيكل التنفيذي للأمم المتحدة . هذا الهدف الهام عمل الامين العام شخصيا من أجله طوال خمس سنوات ، كما ورد في مذكرته المؤرخة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ .

وقد ذكر ادوارد شفاردندادزي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في بيانه خلال المناقشة العامة ما يلي :

"إن الأمم المتحدة على وشك تغييرات هامة ومن المستحيل إعادة هيكلة العلاقات

فيما بين الدول دون أخذ الوقائع المتغيرة في الحسبان" (A/41/PV.6 ، ص ٦٢)

لقد تراكم عدد كبير جدا من المسائل المعلقة الخاصة بأنشطة المنظمة . ويبدو لنا أنه فيما يتصل بالعديد من هذه المشاكل في الأنشطة اليومية للأمم المتحدة ، سيكون من المفيد اجراء مناقشة خاصة تشترك فيها جميع الاطراف المعنية . ومن وجهة نظرنا ، ان الفائدة من هذه المناقشة هي تعزيز المنظمة وتهيئة الظروف اللازمة لحسم المشاكل الدولية المعقدة في عصرنا . لقد حان الوقت لاستخدام جميع الآليات المتاحة للأمم المتحدة ، واستغلال كل سلطاتها لتعزيز سلم وأمن جميع الدول . إن وفد الاتحاد السوفياتي مستعد للتعاون البناء مع جميع الاطراف المهمة بالامر لاجراء الحوار اللازم .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠